



اقترح يانشاء «مركز امتياز دولي» لتعزيز العلاقة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

اختتام منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

وبمشاركة ممثل للأمين العام للأمم المتحدة.

وذكر الرميحي أن الاجتماع سوف ينظر في جدول أعمال الحركة للسنوات الثلاث المقبلة بما في ذلك الإعداد للمؤتمر السابع للديمقراطيات الجديدة والمستعادة.. يتذكر أن الاجتماع اليوم سوف يناقش مجموعة من التقارير الوطنية حول تطور الديمقراطية الجديدة، وتطور العملية الانتخابية في القارات الخمس، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ بيان مجموعة الدوحة الصادر عن مؤتمر أكتوبر الماضي. وأعلن الرميحي أن السكرتارية الوطنية لرئاسة حركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة سوف تبدأ أعمالها في الدوحة لافتاً إلى أنه سوف يتم تشكيل لجنة وطنية لمساعدة رئيس الحركة تشتم ممثلين من مجلس الشورى ومجلس التخطيط واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأشار الرميحي إلى أن المجلس الاستشاري سوف يعقد اجتماعين سنويين أحدهما على هامش منتدى الدوحة للديمقراطية وآخر في نيويورك على هامش الدورة السنوية لاجتماعات الجمعية للأمم المتحدة المسؤولة عن إصدار قرارات مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.



■ من وقائع الجلسة الختامية

أكتوبر الماضي. وأوضح أن دولة قطر التي ترأس الاجتماع باعتبارها الرئيس الحالي للحركة. وسشارك في الاجتماع ممثلون للقطرات الخمس والاتحاد البرلماني، إضافة إلى ممثل عن منظمات المجتمع المدني،

وفي الاطراف نفسه أعلن الرميحي أنه سوف يعقد اليوم الخميس في الدوحة الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري لحركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.. وذلك لمتابعة قرارات المؤتمر السادس الذي عقد في الدوحة في نهاية

موضعا أن دولة قطر لم تقدم أي دعم لمشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بنشر الديمقراطية.. لافتاً في هذا السياق إلى أنها قدمت العام الماضي عشرين مليون دولار لصندوق دعم الديمقراطية الذي أسسته المنظمة الدولية.

الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. وقال إن هذا المركز سوف يهدف إلى تدريب الكوادر بدول المنطقة على التعامل مع قضايا الديمقراطية والشؤون الدولية ورفع مستوى المعرفة التقنية. وهذه القضايا لدى شعوب المنطقة،

اختتم منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة أعماله مساء أمس بعد ثلاثة أيام من المناقشات والمداخلات، التي تركزت حول قضايا الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية.. وأعرب سعادة السيد محمد عبد الله الرميحي مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة، رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمرات لوزارة الخارجية، عن ارتياحه لمستوى النقاش في منتدى هذا العام الذي اعتبره حقق نقلة نوعية بحيث ركز على طرح تصورات عربية للإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي. بدلا من المبادرات الخارجية، وقال إن الفرصة ستحت لمشاركين عربيين في المؤتمر لعرض أفكارهم إزاء الإصلاح السياسي والديمقراطي، في المنطقة العربية نفسها.

وثنى الرميحي في معرض رده على سؤال للوهبة أن يكون قد تمخض عن المؤتمر أي مبادرة محددة فيما يتعلق بالديمقراطية في المنطقة، لكنه أكد استمرار دولة قطر في دعم الديمقراطية، مشيراً إلى استعداد المنتدى لبحث أية مبادرة في دورته القادمة. غير أنه أوضح أن هناك اقتراحاً قدمته الأمم المتحدة لإنشاء «مركز امتياز دولي» في دولة قطر لتعزيز العلاقة بين القطاع



معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية - فرنسا
مركز شام هاس - المملكة المتحدة
معهد آنديسا - فنلندا



المعهد الديمقراطي الوطني - أمريكا
المعهد الجمهوري الدولي - أمريكا
مركز بيركلي جامة كاليفورنيا - أمريكا



من ٢٢ - ٢٥ أبريل ٢٠٠٧ هـ - الخميس ٩ ربيع الآخر ١٤٢٨ هـ - ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ م - العدد (٩١٩)

مداخلات واسعة في جلسة «محددات المستقبل بين الإصلاح الإداري والتنمية»

د. الكواري: مسح ميداني لـ ٣٨ خدمة عامة بقطر في إطار خطة لتحسين الخدمات

تباين العنصر التي تضف في وجه الإصلاح منطلقين من التجربة اللبنانية التي شهدت لا تزال خطوات التقدم واخرى التي تشعير في ظل نقاش مستمر. وهو ما يملك في هذا البحر المتلاطم من المصالح الإقليمية والوطنية، وما خلفت هنا لا تتسع من بطون الكتب وحدها وإنما أكثر من يعيشها القروية لتجربة الإصلاح الإداري المستمرة في لبنان.

وعلى هذا النحو فإننا لا ادعي ان ما اراد به يمثل الحقيقة بعينها. فالأمور معقدة أكثر مما نعتقد وحسب المراء ان نحاول.

وفي هذا الإطار يمكن تعداد العنصر الرئيسية التي يتصوره الإصلاح كما يلي مع التوضيح بأن التجربة في الإصلاحية في لبنان هي المعتمدة في هذا النص كمرج وخلفية. وإشارة بطرف بعض هذه العنصر التي اعتبرها مهمة،

أولاً طيفان السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والوطنية والسياسية، وهذا الطيفان يخل بيما الفصل بين السلطات وتوزعها وتكاملها وعودي إلى عرقلة مسيرة المصلحة واستيعاب الآراء والمؤسسات العامة وسحب روح المبادرة من بين صفوفها والتدخل المباشر في صوغ قراراتها وحيلولة أية تحقيق اغراض مادية وسياسية خاصة الامصار، حجب الخدمات عن الأخص، منح الرخص، تأخير الأراضي بأسعار منخفضة،

الاطلاع على المحطات الطرق، خفض النظم من العلاقات، مما يتضح على القطاعين من الجهود والتقليد في زمن يحتاج إلى الحركة والانتعاش والابتكار. ان هذه الثقافة السائدة التي تعجز السلطة والانتعاش بها والتطوير لها وتؤثر المروحة والتكرار والدوران حول الذات. ان هذه الثقافة التي تعجز الموظف على الاستلام لفترة ورؤاه يمكن ان تفتح الطريق للإصلاح والتغيير بل تعتبر نمطاً قديماً، وتحسين المبادرة مقاومة من يعتبرون انها سؤوتر بطريقة في نظام توزيع السلطات الإدارية السائدة سواء اجابت الخطوات المعروفة حجة جارية أو متدالة هذه إنكناية مطروحة بشكل دائم لكن اعتقد ان افضل طريق ليحلها هو طرح المبادرة على الجمهور وخاصة من معارضها فيشترك الجميع كل من موقعه في اطلاق هذه المبادرة.

هذا هو الطريق الأصعب، ولكنه الأجدى، وهو يتطلب صبرا وإقتناعاً وتصميماً على تطبيق مبدأ المشاركة الفعالة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة.

بما هي في مجالات الحماية الأمنية، والتنمية، الضمان الاجتماعي، الصحة، التربية، والبيئة. ونتيجة لتفاهم الأزمات المالية لمعظم الدول تبني اجراءات الإصلاح الإداري ملحة وعاجلة لتعزيز بنيتي الحكومة وتقليص حجمها، واستنهاض وسطي قوية تكون صمام أمان المجتمع.

والإصلاح باعتبار عملية تستهدف تقويم الأوضاع وتطويرها وربما تغيير أسسها وتوجهاتها من الطبيعي ان يستلزم المعارضة والمقاومة الشديدة أحياناً من القوى التقليدية التي تعتبر ان أي تغيير في الأوضاع القائمة يشكل خطراً على وجودها ومصالحها مما يفرض على العملية الإصلاحية نفسها ان كانت حرة على التحدي التخلي بالنفس الطويل واستخدام العقل والحكمة في احواء الضمان التي تتشعب في الطريق والشعر الجميع بأنها مستمرة حتى تحقق أهدافها لنخمة الجميع بما فيه الذين يناصونهم.

وقال: «ومثلما تؤدي أية مبادرة اصلاحية إلى إثارة التأييد والحماس لدى المواطنين والمؤمنين المستنيرة. والإصلاح من الطبيعي ان تواجه هذه المبادرة مقاومة من يعتبرون انها سؤوتر بطريقة في نظام توزيع السلطات الإدارية السائدة سواء اجابت الخطوات المعروفة حجة جارية أو متدالة هذه إنكناية مطروحة بشكل دائم لكن اعتقد ان افضل طريق ليحلها هو طرح المبادرة على الجمهور وخاصة من معارضها فيشترك الجميع كل من موقعه في اطلاق هذه المبادرة».

هذا هو الطريق الأصعب، ولكنه الأجدى، وهو يتطلب صبرا وإقتناعاً وتصميماً على تطبيق مبدأ المشاركة الفعالة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة.

وقال: «ومثلما تؤدي أية مبادرة اصلاحية إلى إثارة التأييد والحماس لدى المواطنين والمؤمنين المستنيرة. والإصلاح من الطبيعي ان تواجه هذه المبادرة مقاومة من يعتبرون انها سؤوتر بطريقة في نظام توزيع السلطات الإدارية السائدة سواء اجابت الخطوات المعروفة حجة جارية أو متدالة هذه إنكناية مطروحة بشكل دائم لكن اعتقد ان افضل طريق ليحلها هو طرح المبادرة على الجمهور وخاصة من معارضها فيشترك الجميع كل من موقعه في اطلاق هذه المبادرة».

هذا هو الطريق الأصعب، ولكنه الأجدى، وهو يتطلب صبرا وإقتناعاً وتصميماً على تطبيق مبدأ المشاركة الفعالة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة.

وقال: «ومثلما تؤدي أية مبادرة اصلاحية إلى إثارة التأييد والحماس لدى المواطنين والمؤمنين المستنيرة. والإصلاح من الطبيعي ان تواجه هذه المبادرة مقاومة من يعتبرون انها سؤوتر بطريقة في نظام توزيع السلطات الإدارية السائدة سواء اجابت الخطوات المعروفة حجة جارية أو متدالة هذه إنكناية مطروحة بشكل دائم لكن اعتقد ان افضل طريق ليحلها هو طرح المبادرة على الجمهور وخاصة من معارضها فيشترك الجميع كل من موقعه في اطلاق هذه المبادرة».

والذي يقضي على روح وتكامل البلد والمواطني فأفسد بساوي أكثر من ٢٠٪ من تكلفة العمل في البلاد المختلفة ولابد من بذل جهد خاص مع تعقب أي مسؤول يخرج عن إطار المساعدات ولابد للول المانحة من فرض عقوبات اقتصادية.

وفي تناوله لتضحية تجاوز المعضلات نحو تحقيق الإصلاح الإداري الدروس المستفادة والمسئلة التي تواجهها في لبنان ان الإصلاح الإداري مفهومه العام هو أكثر بكثير من عملية اجراء تعديلات في المراكز الإدارية. فالاصلاح الإداري أصبح يتناهد اليوم مفهوم تطوير الإدارة وتحديثها كي تقوم بعملها بكفاءة وفعالية. بيد ان الإصلاح الإداري باعتباره عملية محددة لا يمكنه ان يحل مشاكل الدولة برمتها لذلك ينبغي ان يترافق مع عمليات اصلاحية تشمل مجالات اخرى كالقطاعات والقضاء والقانون الانتخابي والتربية والتعليم وسوى ذلك من القطاعات.

من اهم العناصر العملية الإصلاحية تمويلها وتكديدها على الفكر الغير المتغيرات وفتحها على المراجعة المستنيرة. كما على الحركة الامصرية نقادي العمل الظرفي او الموسمي المتأثرة على العمل وسخاطية الجمهور باستمرار وبالتالي الى ملاحظته عبر الاعمال في وترشح الانطباع لدى الجميع ان هذه العملية مستمرة وليست مرصطة بوقت محدد على اعتبار ان الإصلاح هو منهجية مرافقة للعمل الإداري وليست منضبطة عنه لا سيما في زمن العولمة والمنافسة غير المتكافئة والتزاعبات الدولية للإيمان المتقدمة لمساعدة التنمية، والتطوير وتقديم الدعم لتلبية التنية التحتية واعطاء الخبرة لتلك الدول لبناء مؤسساتها وقال انه احيانا كما في العراق تكون هناك طائفة في الادارة في كل دولة ما يتطلب اصلاحا للجهاز الإداري.

وأشار أحد الأكاديميين الأمريكيين الى صعوبة الإصلاح الإداري خاصة بين الوزارات في المنطقة وهناك مشكلات في هذا الصدد وتسايل من أسلوب تنفيذ المشروع من خلال المجتمع.

وقال د. غسان رفاعي انه بدون تطور تكنولوجية، وهناك أعمال تجارية والمناطق التجارية الجرة وخدمات وبرامج بناء قدرات وغيرها من الأمور تقدمها الشركات ونشأن

شهدت جلسة «محددات المستقبل بين الإصلاح الإداري والتنمية، ومداخلات واسعة بين المتحدثين والمشاركين خاصة فيما يتعلق بكيفية اجراء التغيير في المنطقة العربية والحدائق المستقبلية وبناء القدرات العربية من خلال التعليم، وأشار الدكتور أحمد عبدالله الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات العامة بمجلس التخطيط بقطر في تناوله لحدود تحسين الخدمات في تحديث القطاع العام الى مبادرة تحسين الخدمات تعنى بالأساس بوضع نظام مرجعي لتحسين الخدمات في الدولة ابتداء من إعادة الخدمات وتم انجاز مسح ميداني غطى ما يقارب ٣٨ خدمة من الخدمات العامة وتمت مراجعة تلك النتائج وذلك لوضع خطة عامة على مستوى الدولة لتحسين الخدمات بها وبالإضافة لذلك نحن الآن بصدد وضع الآلية المناسبة لتحسين هذه الخدمة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.

وقال ان تحسين الخدمة يتطلب وضع مستويات للخدمة وان يكون هناك معايير لقياس جودة اجراءات تقديم الخدمة وهذا ياخذ في الاعتبار إعادة النظر في اسلوب تقديم الخدمة ولابد كذلك ان تكون هناك اساليب جديدة في تقديم الخدمة ونقوات جديدة لتقديم الخدمة بنفسه ليس ضروريا ان يذهب الإنسان بنفسه لوضوح طرق الخدمة وإنما يحصل عليها عن طريق اساليب اخرى من خلال اجهزة معينة بحيث تقدم الخدمة بشكل متكامل في الدول الغربية هناك توجه لإنشاء مراكز لتقديم الخدمات الحكومية بحيث ان الشخص الذي يريد الحصول على الخدمة ليس مطالباً بالضرورة ان يذهب لوزارة او مصلحة وإنما عن طريق ما يسمى بمكتب الناقد الواسع.

وأشار الى ان هناك خطة عامة ومن ضمن هذه الخطة هناك الكثير من الاسس والمبادئ التي من خلالها يتم تحسين الخدمات بالتعاون مع الأجهزة المعنية وأحد هذه المشاريع التنسيق مع الأجهزة لوضع استراتيجيات لتقديم الخدمات بها وهناك نتائجت من خلال تقييمها اجريتها وظهرت ان يجب التركيز على وضوح الخدمة وهناك عدة اساليب ونسباً من خلال مساعدة هذه الأجهزة على وضع الاستراتيجية لتحسين الخدمات وذلك بالتنسيق مع المشاريع الأخرى المعنية بتقديم الخدمات مثل الحكومة الإلكترونية والتي تبذل الجهود حالياً من خلال وضع خطة عامة من جهة المجلس الأعلى للإصلاحات والقضايا وقال انه سيكون هناك منتدى سنوي معيّن الجوده وتطوير الابتكار.

وقال الدكتور أحمد عبدالله الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات العامة بمجلس التخطيط بقطر ان تحسين الخدمات يرتبط بوجود مختلف الجهات الحكومية ويجب التركيز هنا على التوجه الخاص بالعمل والمبادرة بدأت من ٢٠٠٤ من خلال توصيات برنامج تحديث عمل ومرت تأسس عمل عليها في هذا المجال في قطر وفقاً بما سمع

شملت جلسة «محددات المستقبل بين الإصلاح الإداري والتنمية، ومداخلات واسعة بين المتحدثين والمشاركين خاصة فيما يتعلق بكيفية اجراء التغيير في المنطقة العربية والحدائق المستقبلية وبناء القدرات العربية من خلال التعليم، وأشار الدكتور أحمد عبدالله الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات العامة بمجلس التخطيط بقطر في تناوله لحدود تحسين الخدمات في تحديث القطاع العام الى مبادرة تحسين الخدمات تعنى بالأساس بوضع نظام مرجعي لتحسين الخدمات في الدولة ابتداء من إعادة الخدمات وتم انجاز مسح ميداني غطى ما يقارب ٣٨ خدمة من الخدمات العامة وتمت مراجعة تلك النتائج وذلك لوضع خطة عامة على مستوى الدولة لتحسين الخدمات بها وبالإضافة لذلك نحن الآن بصدد وضع الآلية المناسبة لتحسين هذه الخدمة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.



المندوبون في جلسة «محددات المستقبل

شملت جلسة «محددات المستقبل بين الإصلاح الإداري والتنمية، ومداخلات واسعة بين المتحدثين والمشاركين خاصة فيما يتعلق بكيفية اجراء التغيير في المنطقة العربية والحدائق المستقبلية وبناء القدرات العربية من خلال التعليم، وأشار الدكتور أحمد عبدالله الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات العامة بمجلس التخطيط بقطر في تناوله لحدود تحسين الخدمات في تحديث القطاع العام الى مبادرة تحسين الخدمات تعنى بالأساس بوضع نظام مرجعي لتحسين الخدمات في الدولة ابتداء من إعادة الخدمات وتم انجاز مسح ميداني غطى ما يقارب ٣٨ خدمة من الخدمات العامة وتمت مراجعة تلك النتائج وذلك لوضع خطة عامة على مستوى الدولة لتحسين الخدمات بها وبالإضافة لذلك نحن الآن بصدد وضع الآلية المناسبة لتحسين هذه الخدمة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.

وقال ان تحسين الخدمة يتطلب وضع مستويات للخدمة وان يكون هناك معايير لقياس جودة اجراءات تقديم الخدمة وهذا ياخذ في الاعتبار إعادة النظر في اسلوب تقديم الخدمة ولابد كذلك ان تكون هناك اساليب جديدة في تقديم الخدمة ونقوات جديدة لتقديم الخدمة بنفسه ليس ضروريا ان يذهب الإنسان بنفسه لوضوح طرق الخدمة وإنما يحصل عليها عن طريق اساليب اخرى من خلال اجهزة معينة بحيث تقدم الخدمة بشكل متكامل في الدول الغربية هناك توجه لإنشاء مراكز لتقديم الخدمات الحكومية بحيث ان الشخص الذي يريد الحصول على الخدمة ليس مطالباً بالضرورة ان يذهب لوزارة او مصلحة وإنما عن طريق ما يسمى بمكتب الناقد الواسع.

وأشار الى ان هناك خطة عامة ومن ضمن هذه الخطة هناك الكثير من الاسس والمبادئ التي من خلالها يتم تحسين الخدمات بالتعاون مع الأجهزة المعنية وأحد هذه المشاريع التنسيق مع الأجهزة لوضع استراتيجيات لتقديم الخدمات بها وهناك نتائجت من خلال تقييمها اجريتها وظهرت ان يجب التركيز على وضوح الخدمة وهناك عدة اساليب ونسباً من خلال مساعدة هذه الأجهزة على وضع الاستراتيجية لتحسين الخدمات وذلك بالتنسيق مع المشاريع الأخرى المعنية بتقديم الخدمات مثل الحكومة الإلكترونية والتي تبذل الجهود حالياً من خلال وضع خطة عامة من جهة المجلس الأعلى للإصلاحات والقضايا وقال انه سيكون هناك منتدى سنوي معيّن الجوده وتطوير الابتكار.

وقال الدكتور أحمد عبدالله الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات يرتبط بوجود مختلف الجهات الحكومية ويجب التركيز هنا على التوجه الخاص بالعمل والمبادرة بدأت من ٢٠٠٤ من خلال توصيات برنامج تحديث عمل ومرت تأسس عمل عليها في هذا المجال في قطر وفقاً بما سمع

شملت جلسة «محددات المستقبل بين الإصلاح الإداري والتنمية، ومداخلات واسعة بين المتحدثين والمشاركين خاصة فيما يتعلق بكيفية اجراء التغيير في المنطقة العربية والحدائق المستقبلية وبناء القدرات العربية من خلال التعليم، وأشار الدكتور أحمد عبدالله الكواري مدير مبادرة تحسين الخدمات العامة بمجلس التخطيط بقطر في تناوله لحدود تحسين الخدمات في تحديث القطاع العام الى مبادرة تحسين الخدمات تعنى بالأساس بوضع نظام مرجعي لتحسين الخدمات في الدولة ابتداء من إعادة الخدمات وتم انجاز مسح ميداني غطى ما يقارب ٣٨ خدمة من الخدمات العامة وتمت مراجعة تلك النتائج وذلك لوضع خطة عامة على مستوى الدولة لتحسين الخدمات بها وبالإضافة لذلك نحن الآن بصدد وضع الآلية المناسبة لتحسين هذه الخدمة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.

في جلسة «مبادرة الإصلاح العربي»

المشاركون يشنون هجوماً على السياسات الأمريكية في المنطقة



مشاركون في جلسة الإصلاح

شن المتحدثون في جلسة «مبادرة الإصلاح العربي» هجوماً شديداً على الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن الجلسة بحثت في أوراق عملها مسألة «هل يحتاج إرساء الديمقراطية في المنطقة إلى تدخل دولي». وقال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سليم الحص، إن التدخل الأمريكي في المنطقة يمكن مقارنته بالتدخل الأجنبي الذي هيمن على المنطقة تحت سميات مختلفة مثل «الاستعمار والانتداب والوصاية»، من جانبه قال أحمد بن عبد الله النعسان كاتب وثائق مصري، وأحد قياديي حركة كفاية المعارضة في مصر إن الولايات المتحدة الأمريكية تغفل بشأن الديمقراطية في العالم العربي على وصول الحركات التي تستعيرها معطوفة وديكورية إلى سدة الحكم، مؤكداً من ذلك على الولايات المتحدة إلى ترسيخ الديمقراطية في البلدان العربية.

وفي كلمته في الجلسة الثالثة لليوم الأخير من منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، قال الدكتور الحص، أول المتحدثين إن الحديث عن دور خارجي في إقامة الديمقراطية في العالم العربي يستثير حملة تساؤلات... منها كيف يكون التدخل وهل يكون بوسائل سلمية مشروعة...؟ وهل يكون التدخل مجرداً من أي غرض أو مآرب لدى صاحبه... وأضاف الحص إنه يمكن للديمقراطيات العالمية أن تساعد على تنمية الديمقراطية في عالمنا العربي بتجسيده المثل الصالح. ويحرص على أنه دور القدوة الحسنة، وأن هذا لا يترك شكاً للشعوب العربية إلى البلدان العالم فإنها ترميه بالتهوس من حقوق الإنسان وغياب الممارسة الديمقراطية إنجاب الحريات فيه. وإذا كانت راضية عن الحكم في بلد ما فهي تستكت عن خضوعه لحكم أوتوقراطي أو لحكم الفرد فيه.. وتغض الطرف عن انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان.. وأضاف الحص بأنه هكذا تتجاهل الإدارة الأمريكية هزال التجربة الديمقراطية أو ندمها في أقطار عربية معروفة بتعاليمها معاً أو العظمى خيراتها.

وتابع الحص ملاحاً كيف تمتدح الإدارة الأمريكية لسان أرفع مسؤول فيها لبنان بما يتمتع به من حريات وفرة، وهذا صحيح، ولكنها تشيد أيضاً بالممارسة الديمقراطية وتأييد نزعات التطرف على أشكاله.. وقال الحص إنه كانت قبل ذلك في عهد الاتحاد السوفييتي محفزاً لإطلاق الشكرات والتبجيلات الميسارية الاشتراكية والشيوعية.

وأضاف الحص بأنه من المسلم به أن أمريكا من أعظم الديمقراطيات في العالم، ولتفت إلى أنه قد تكون كذلك داخل حدودها.. إلا أنها فؤاداً استبدادياً، وما يتجاوز خارج أراضيه. مشيراً إلى أنه إذا كانت الديمقراطية تحكم الشعب لتتبع أي سياسة تحكم العالم أو هي لتسعى إلى ذلك من خلال الإملاء على شعوب الأرض الأضعف الأضعف مطرفاً عبر ممارسة سياسة الهيمنة

الحص: يمكن للدول الكبرى تنمية الديمقراطية بتقديم «المثل الصالح»

د. شعبان: الديمقراطية نجحت في أوروبا الشرقية لوجود مجتمع مدني فاعل

لا تأتي من الخارج، وقال الجميل إنه لا يؤمن بأن التجارب الديمقراطية لا تأتي من الخارج. لافتاً إلى التجربة العراقية المبررة. والتي أصعبت العرب درساً لن تتسأله الأجيال العربية طوال العهود القادمة. وقال الجميل إن العراق بات يندرج كسبحة يومية من دون التفات من المجتمع الدولي... مشيراً إلى أن العراق كان له دور في التاريخ والحاضر لكنه لفت إلى أن تحقيق الديمقراطية الديمقراطية يبدأ أضر بالمنطقة والفكر الديمقراطي والعملية باتت تتلخسها واصحة على شابات التفرة.

وأكد أن الديمقراطية لا تأتي مستوردة في صناديق الاقتراع بل هي أسلوب حياة يبدأ في الشارع وفي المنزل. وكيفية التعامل. وأكد الجميل على أن الديمقراطية هي احترام المجتمعات الأخرى وطريقة عيشها. وتسامل الجميل كيف يمكن إرساء عملية ديمقراطية في بلد يحلوف على بحر من الدماء.

بدوره قال: شعبان إن دول أوروبا الشرقية استطاعت أن تتحول إلى التجربة الديمقراطية بسلامة عقود من المؤسسات البرلمانية وذلك بوجود تجاذبات عمال وطنية ونقابات وغيرها من المؤسسات المدنية التي تشكلت القاعدة السليمة لعملية التحول... وأضاف بأنه عندما جاء دورها عملت على التحول إلى النظام الديمقراطي. واتهم د. شعبان الدول الغربية بدعم الأنظمة التسلطية في العالم العربي.

وإشار الحص إلى أنه «كما في فلسطين كذلك في العراق فلقد احتلت الدولة العظمى العراق بدعوى إيقاده من حكم استبدادي بعد أن شيدت بطلان ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل كما ذريعة علاقة الحكم العراقي بتنظيم القاعدة.. فإذا بالعراق يساق إلى واقع أسوأ من الاستبداد وواقع الفرز الإنساني والمذهبي... واقع التذابج بين فئات الشعب الواحد على أوسع نطاق وأبعده على مرأى من الدولة الديمقراطية العظمى وحلفائها وتحت رعايتها...»

وقاس الحص على ذلك ما وقع من مأساة وفواجع في أماكن أخرى من العالم، ضمناً بما يشل حال بالفاستان وما حل بلبنان من جراء الحرب «القاسمة» التي شنتها إسرائيل في صيف العام ٢٠٠٦، «فقتلت ودمرت وصهرت بحساب.. كل ذلك وهوولون في الدولة العظمى لم ينسوا ببيت شمة لا بل كان المنسوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة هو الذي عمل ثلاثة عشر حرات لوقف النار في مجلس الأمن. ولم تتورع الإدارة الأمريكية خلال تلك التزويد إسرائيل بالأسلحة الكيماوية خلال تلك الحرب وكان لبنان يتعرض لهجوم وحشي، فأين هي العدالة في الديمقراطية العظمى...؟»

وتابع الحص بأنه هكذا ظل مسلسل الأحداث على أن الديمقراطية ليست مادة لا اختياراً أو التدمير بين حذر يخرسها نخب مغربي في مختلفتنا وتمارس عليه أوان التمسك بالأحد فهل تبقى لإحتمال التسلب بأمريكا ديمقراطياً أي معنى أو مضمون...؟

أو عبر حملات عسكرية. وإشار الحص في كلمته التي ألقاها في بداية الجلسة إلى أنه عندما لا تكون الدولة العظمى راضية عن بلد من بلدان العالم فإنها ترميه بالتهوس من حقوق الإنسان وغياب الممارسة الديمقراطية إنجاب الحريات فيه. وإذا كانت راضية عن الحكم في بلد ما فهي تستكت عن خضوعه لحكم أوتوقراطي أو لحكم الفرد فيه.. وتغض الطرف عن انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان.. وأضاف الحص بأنه هكذا تتجاهل الإدارة الأمريكية هزال التجربة الديمقراطية أو ندمها في أقطار عربية معروفة بتعاليمها معاً أو العظمى خيراتها.

وتابع الحص ملاحاً كيف تمتدح الإدارة الأمريكية لسان أرفع مسؤول فيها لبنان بما يتمتع به من حريات وفرة، وهذا صحيح، ولكنها تشيد أيضاً بالممارسة الديمقراطية وتأييد نزعات التطرف على أشكاله.. وقال الحص إنه كانت قبل ذلك في عهد الاتحاد السوفييتي محفزاً لإطلاق الشكرات والتبجيلات الميسارية الاشتراكية والشيوعية.

وأضاف الحص بأنه من المسلم به أن أمريكا من أعظم الديمقراطيات في العالم، ولتفت إلى أنه قد تكون كذلك داخل حدودها.. إلا أنها فؤاداً استبدادياً، وما يتجاوز خارج أراضيه. مشيراً إلى أنه إذا كانت الديمقراطية تحكم الشعب لتتبع أي سياسة تحكم العالم أو هي لتسعى إلى ذلك من خلال الإملاء على شعوب الأرض الأضعف الأضعف مطرفاً عبر ممارسة سياسة الهيمنة

المشاركون طرحوا الرؤى المختلفة للفرض من الخارج

منتدى الدوحة يختم جلساته بتحديد دواعي نشر الديمقراطية بالعالم العربي



المحتشدون في جلسة النظرة الغربية

اختتمت فعاليات منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة وذلك بمقر الجلسة الختامية والتي ناقشت العرب والغرب والديمقراطية وتطرق المشاركون في الجلسة الى النظرة الغربية تجاه انتشار الديمقراطية في العالم العربي والرؤى المختلفة حول فرض الديمقراطية من الخارج وإدارة اخر جلسات منتدى الدوحة البارونة سيمونز عضو مجلس اللوردات ورئيس اسفله قطر في البرلمان البريطاني وتحدثت في بداية الجلسة السيد زولت نيميث رئيس اللجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الهنجرى عن سعي الغرب للديمقراطية الحقيقية بالعالم العربي فقال ان فرض الديمقراطية قد تمثل خطرا على السلام العالمي مثلما حدث في العراق لذلك فان الشراكة والتعاون اساس التحول الديمقراطي وهو ما اكده سمو امير دولة قطر في كلمته بضرورة احترام ديناميكيات التحول الديمقراطي لكل دولة.

و اشار الى ضرورة دعم التعاون الاقليمي مثل الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي فنجاح الاصلاحات الاجتماعية والديمقراطية سيعزز الاستقرار ومنطقة الخليج كما من الضروري حماية الاستقلال الداخلي لكل دولة وعلى المجتمع الدولي دعم كافة التغييرات التي من شأنها نشر الديمقراطية بالعالم العربي. ثم تحدث اللورد هاو عضو مجلس اللوردات ببريطانيا فقال انه يجب التركيز على رغبة الشعوب في التحول الديمقراطي من اجل الوصول للحكم الرشيد كما ان الاعلام الحر يلعب دورا هاما في الترويج للديمقراطيات مثلما فعلت مؤسسة تومسون الكندية المتخصصة في تقديم الارشادات للديمقراطيات الوليدة واستطاعت تقديم عون كبير لجنوب افريقيا وكذلك قناة الجزيرة التي تعتبر مثلا جيدا للاعلام المتميز.

واكد على ان الديمقراطية يجب ان تقوم على علاقات مسببة على التسامح والتعاون وهو امر متوفر بالدول العربية كما ان على المجتمع الدولي ان يتدخل لوقف العنف وسنك الدماء واطامة الديمقراطية كنظام مقبول للحكم.

واشار الى انه بمراجعة تاريخ دولة قطر ودول الخليج نستطيع ايجاد العديد من الدروس المستفادة في تطبيق الديمقراطية فحتى عهد السبعينات كانت قطر تحت مظلة الاحتلال الإنجليزي ومع ذلك كانت حامية لاقتصادياتها واستطاعت ان تنال استقلالها سمو امير دولة قطر يقود تحالفا مستقبلا واعدا للديمقراطية والتقدم بالبلاد.

في حين تحدثت السيدة كريستي ويستفالن مديره دراسات الشرق الاوسط بوزارة الخارجية الفنلندية عن تأثير الحركات الاسلامية على نشر الديمقراطية بالعالم العربي فقالت ان الخط الاخير شهد بروز العديد من الحركات الاسلامية التي تشمل خطرا على السلام العالمي

الدولي لايد ان براعي الحد الأدنى من العدالة وانتقل الحديث لسيد سكوت بيتس ممثل المعهد الديمقراطي بامريكا فقال نحن نتجه الى تعريف الديمقراطية فالديمقراطية هي سيادة القانون وحماية حقوق الانسان ولا ينبغي ان تكون مفروضة اوان يكون هناك مساهمة شعبية وصحافة حرة معظم العرب يرى ان هناك تحديات وتقاليد مختلفة بالعالم العربي ولا بد من مراعاة كل هذه الامور لان هناك توجهات غربية لا تراجع عنه نحو الديمقراطية وفق جدول محدد ومستمر فالتحول الديمقراطي امر لا محاله منه.

ثم تحدث في الختام سعادة مولود حمروش رئيس وزراء الجزائر الأسبق فقال ان التجربة الديمقراطية ناجية الخوف منها نتيجة عدة عوامل منها الظروف الدولية المتغيرة والظروف الداخلية بالمجتمعات العربية والتي لا يتم احترام الدستور فيها من قبل الحكومات وكذلك فان القوانين الموضوعية التي لا تعمل على الحد من ممارسات السلطة وغياب كامل لممارسة الحريات الاساسية المتعارف عليها بالغرب وغياب التقنيات الاجتماعية القوية وغياب الاعلام الحر المستقل وكافة هذه المتغيرات ادت الى ظهور احزاب سياسية هشة ولم يحدث جزء كبير من المواطنين. وشدد حمروش على انه يجب اعادة النظر في منهجية الممارسة الديمقراطية فالتحديات أصبحت عملية مستدة للديمقراطية هي اما تقويضها للتغيير واما فرض من الخارج كما من الضروري فرض حكم القانون ومنح استقلالية للقرار السياسي وبناء احزاب قوية تعمل الممارسة السياسية.

نيميث: نجاح الاصلاحات الديمقراطية يعزز الاستقرار بالخليج

اللورد هاو: سمو الامير يقود مستقبلا واعدا للديمقراطية بقطر



عدد من المشاركين في الجلسة

مسلمون وكنا في البوسة ننتظر من ان تتحرك الامم المتحدة تجاه هذا الافرار ولكن لانس لم يحدث شيئا ولم يحدث الحد الأدنى من العدالة وهو ما يجلب المشاكل للعالم فالديمقراطية فقدت مصداقيتها كعدالة اجتماعية ولكن نعيد المصداقية للديمقراطية يجب ان يكمل المجتمع الدولي بمكامل واحد وليس بمكاملين والا لن نستطيع ان نحقق الديمقراطية غايتها في الوصول للسعادة الانسانية فالمجتمع

يحمل الاهانة وعدم الاحترام ووضوح ان هناك نموا تضرر بان ثقافتها مهملة ولا تحترم وليس لها اي اعتبار وهو ما يجلب العديد من المشاكل للعالم وقال الشعر بالتنازل لانني اعتقد ان لعملة ايجابيات مثل السلبات واعتقد ان ايجابياتها أقوى من سلباتها. و اشار الى ان المحكمة الدولية اقرت مؤخرا بوقوع ابرادة جماعية وعرقية بالبووسة فقد تم قتل العديد من المسلمين لانهم فقط

الديمقراطية في حين ان الجماعات الاسلامية المعتدلة قد تشارك في اجراء تغييرات بالنسب الاجتماعي العربي. ومن جانبه تحدث الدكتور جارس سيلاجينديتش عضو الرئاسة عن بجمهورية البوسة والهرسك عن حقوق الانسان واكد على ان الديمقراطية هي حق من حقوق الانسان وهي حق طبيعي لا يتحقق الا عبر الاحترام المتبادل للفئسان قد يحتمل اي نوع من الظروف ولكنه لا

والغرب قد وعي مؤخرا اهمية الحركات الاسلامية فقد نظر اليها على اعتبار انها تمثل خطرا. واكدت على ان الحركات الاسلامية متنوعة ومعقدة ومن الخطا وضع كافة الحركات الاسلامية في خانة واحدة فهناك العديد من الحركات الاسلامية المعتدلة ولذلك لا بد من تاحة الفرصة للحوار مع الحركات الاسلامية المعتدلة مشيرة الى ان بعض الحكومات العربية اخفقت في احترام حقوق الانسان وارساء قواعد



في منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

واحة العلوم والتكنولوجيا تؤكد أهمية مشروعات الأعمال الريادية

واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر تستقطب الشركات العالمية المعلقة من كافة أنحاء العالم من أجل تطوير تقنياتها وتسويقها، حيث توفر للشركات ذات الطبيعة التقنية المكاتب المجهزة والخدمات الضرورية وبرامج الدعم المتكاملة، كما تضم واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر حاضنة للأعمال يمكن لرجال الأعمال من خلالها أن يطلقوا مشروعات تقنية غير مسبقة. وتعد واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر منطقتي حرة حيث تجيز الملكية الأجنبية الكاملة والمغفلة من الضرائب، ومن أهم الشركات العالمية المعلقة التي انضمت إلى واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر حالياً: الشركة الأوروبية للطيران والدفاع والفضاء "إيرباص"، واكسون موبيل، وجارتنر لي، وجنرال إلكتريك، ومايكروسوفت، وورلد رويس، وتوتال، وجدير بالذكر أن واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر جزء من مؤسسة قطر الرموقة، لذا فإنها تسهل تواصل الشركات العالمية المستأجرة فيها مع نخبة من الجامعات العالمية العريقة مثل كارنيجي ميلون، وتكساس أيه أند إم وكلية طب وايل كورنيل في قطر وغيرها هذان المقران يتم افتتاحا مقر الواحة في منتصف عام ٢٠٠٧.



المشاركون في الديمقراطية السابع

والتكنولوجيا في قطر تقوم ببناء حاضنة أعمال سيتم افتتاحها في أواخر عام ٢٠٠٧، حيث ستوفر الموقع وبرامج الدعم اللازمة لاستضافة شركات التقنية الناشئة في دولة قطر. وتخطط الواحة لتقديم برامج تدريبية في مجال مشروعات الأعمال الريادية حيث سيحاضر فيها نخبة من أهم قادة الأعمال في العالم اليوم.

مشاريع النفط والغاز المعلقة والمشاريع العقارية والأنشطة التجارية المختلفة، والتي على ثقة من أن المشروعات التقنية الريادية ستكون أمراً آخر تفتخر به قطر في المستقبل المنظور وذلك بفضل البرامج التدريبية المتخصصة التي توفرها الجامعات القطرية واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر".

إشارة إلى أن واحة العلوم التي استثمرت في التعليم، وأضاف أن ٢٪ من القوة العاملة المحلية يتم تصنيها على أنها من فئة "الرباب العمل" أو "الأعمال الحرة" فيما يصل عدد الخريجين الجامعيين في كوريا الذين يسعون إلى إطلاق شركات خاصة بهم إلى أكثر من ٥٥ بالمائة، وحتم الدكتور سالفاجيو قائلا: "تفخر دولة قطر بمسيرتها وإنجازاتها الاقتصادية بما فيها من

كارنيجي ميلون ممن اجتهدوا واطلقوا مشروعاتهم الريادية، بل إن أحدهم قد أسس شركة تُقَدَّر قيمتها اليوم بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. وعبر الدكتور سالفاجيو عن ثقته بأن قطاع المشروعات التقنية الريادية في قطر والذي هو في مراحله الأولى اليوم، سيشهد نمواً لافتاً خلال الأعوام القليلة المقبلة، وستشهد بالعديد من دول العالم

تحدث الدكتور سالفاجيو سالفاجيو مدير العمليات في واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر أمام المشاركين في منتدى الدوحة السابع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، وقال في ورقة عمل قدمها اليوم خلال إحدى الجلسات إن رجال الأعمال العظام في العالم قد بدأوا جهوداً حثيثة قبل أن يطلقوا مشروعات الأعمال الريادية الخاصة بهم وإن مثل هؤلاء يضمنون ولا يولدون، وأعلن سالفاجيو أن دولة قطر تُعد برامج متخصصة لتحقيق مثل هذه الغاية، معرباً عن ثقته في أن مثل هذه البرامج المتخصصة في واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر ستعزز المشروعات التقنية الريادية في الدولة.

واعتبر سالفاجيو أن بناء اقتصاد المعرفة في دولة ما يقوم على تطوير مهارات وقدرات أبنائها، حيث أن مشاريع الأعمال الريادية ليست بحاجة إلى معجزة خارقة، إذ يمكن للمرء منا أن يتعلم عملية ابتكار الأفكار واختيار أفضلها وتطويرها من أجل توفير خدمات ومنتجات مميّنة، وأكد أن هذا الأمر يتم من خلال إمكانية تعليم المهتمين والراغبين مهارات بناء الأعمال الناجمة عبر المقررات التعليمية، وعلى سبيل المثال، تخرج الآلاف من كلية شمع لإدارة الأعمال في جامعة

الخبير القانوني الجزائري سعد جبار

شعوبنا متعطشة للديمقراطية.. والنهج الأمني في الجزائر أثبت فشله

القائمة.. وهناك مسؤولون ومراقبة للجان وسيادة القانون.. .. وحول الوضع في الجزائر قال إن هناك تحفظاً لشعوبنا العربية بصفة عامة والشعب الجزائري بصفة خاصة لبدء وتأسيس الديمقراطية.. مشيراً إلى أن المحاولة الأولى حدثت لها ما حدث لحركة حماس داخل الأراضي الفلسطينية.. مشيراً إلى أن وجود حركة إسلامية داخل البرلمان لم يكن في مكانه تغيير طبيعية النظام القائم والنقطة هلع وتسرع.. بدلاً من محاولات حقيقية وجادة لإقامة نظام ديمقراطي.. واعتبر أن النظام الذي أوقف العملية الديمقراطية لا يؤمن بأي ديمقراطية على الإطلاق والتفجئة مازال العنف والفساد طوارق.. والنهج الأمني أثبت فشله لأن العنف مازال مستمراً.



من فعاليات المنتدى

التشريعية والقضائية والتنفيذية.. والرقابة المجددة من قبل الهياكل الدستورية

سياسات معينة ويتبادلون السلطة المتفق عليها بطرق سلمية، مع الفصل بين السلطات

بالتوافق وبالرضا يتم عن طريق صناديق الاقتراع ومن خلال ممثلي شعب يشرون

واضاف سعد جبار انه لا توجد ديمقراطية مثالية وكاملة في الغرب وما يوجد الا ان هناك حكم

أكد الخبير الأكاديمي والقانوني الجزائري المقيم ببريطانيا سعد جبار على أن حرية التعبير والصحافة والتجمع ضمن الحريات الأساسية في عملية التحول الديمقراطي.. ولذلك فإن البلدان خاصة الدول العربية تطالب باقرار ديمقراطية لن تكون صادقة إلا أن تلتزم بحماية والدفاع عن القنوتات التي تمكن المواطن من التعبير عن نفسه والتشكل السياسي والتعبير عن المظالم القائمة.. و اضاف لابد ان تؤسس الدول الديمقراطية لان بلداننا ليست ودون ذلك لا يمكن الحديث عن امكانية وجود ديمقراطية.. وهناك محاولات متواضعة للبدء بحرية التعبير لتمكين الشعب للحديث عما يريد او انتقاد السياسات القائمة وتقديم البديل على شكل تكلمات سياسية.



Bates (second from left) and other leading delegates at the concluding session.

Different paths but goal is common

A TOP official of America's National Democratic Institute has said the path being adopted to implement democracy may vary from country to country but those working for its implementation have a common goal everywhere.

Scott Bates, a top official of the National Democratic Institute, a non-profit forum working to strengthen and expand democracy worldwide, said this while addressing the participants at the concluding session of the seventh Doha Forum on Democracy, Development and Free Trade at the Ritz-Carlton Hotel yesterday.

Speaking at the session 'Is the West really supportive of democracy in the Arab Region?', Bates said that all

Western societies were very much democratic in character, principle and approach.

"From Lisbon to Los Angeles, we have many things in common and a common belief that is deep-rooted in the ideologies of democracy," said Bates.

The speaker asserted that democracy was something more than elections. "It involves the rule of law, protection of minority rights, protection of human rights, freedom of press and government's accountability to people," said Bates, a senior representative of the National Democratic Institute.

National Democratic Institute - USA
International Republican Institute - USA
Berkeley Center - USA
Institute for International & Strategic Relations - France
Chatham House - UK
IDEA - Finland

The NDI representative also said the democracy coincided with the general values of the West and it is considered as probably the only tool to ensure long-term security of any region.

Acknowledging that the people of Western world were by and large ignorant of the culture, language and people of the Middle East region, Bates however said that they have somewhat a good understanding of a general picture of the region's polity.

Asserting that the Western world, notably the US, is working on a transformation agenda as far as strengthening of the democracy in countries of the region, the speaker recalled some of the initiatives that Qatar has made in the last few years.

Terming them as decisive steps to the road to democracy, Bates also lauded the inaugural speech of HH The Emir Sheikh Hamad bin

Khalifa al-Thani, which, he said, had clearly mentioned where the country was heading to.

Elaborating on the role of funds, Bates said more than sharing the financial resources, it is the sharing of one's own knowledge of democracy with others that matters most while strengthening a society where democracy is in its infancy.

Expressing confidence that democracy would ultimately succeed in the Middle East, Bates said he had great hopes in the coming generation of the region. "It's major strength is that nearly 70% of the region's population is less than 30 years of age. That itself gives me enormous confidence about the future of democracy in the region," he said.

The speaker also highlighted the necessity of every nation having a definite set of rules and procedures while

experimenting the road to democracy.

Speaking earlier, the member of the parliament from Bosnia and Herzegovina Haris Silajdzic lashed out at the UN and International Court of Justice for what he termed as remaining a mute spectator to the cruelties in his country. "Needless to mention that the credibility of democratic institutions took a beating in such circumstances."

Former Algerian premier Maloud Hamrouch said it's the absence of proper platforms and the absence of credible political forces that had led to the failure of democracy in his country.

"The absence of a free press has contributed to the failure of democracy in not only our country but in the entire region," said Hamrouch.

The former premier also felt that whatever is spoken about the strengthening of democra-

cy at the international level has little relevance with the prevailing situation in the region.

"A number of regimes in the region have scant respect for their constitution and power abuse is so rampant among their rulers," he said.

It has resulted in the denial of economic, political and social rights for a large number of people, pointed out Hamrouch.

The ex-Algerian also felt that the emergence if some forces claiming to be "political", has actually led to the marginalisation of people in some countries.

Zsolt Nemeth, chairman of the foreign affairs parliamentary committee of Hungary, former British foreign secretary Lord Howe, and Kristi Westphalen, counsellor of ministry of foreign affairs of Finland also spoke at the session.

Baroness Symons of Verham was the moderator.

Excellent opportunity for interaction

THE Arab League's ambassador to France and its permanent representative to the Unesco, Naseef Hatta who is currently in Doha to participate in the seventh Doha Forum on Democracy, Development and Free Trade said in a statement that he had been attending the forum meetings from the time of its inception.

The forum provides an excellent

opportunity for interaction and fruitful dialogue among eminent personalities from different parts of the world, he said.

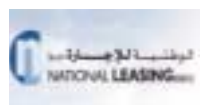
He said as a representative of the Arab League in France he had done his best to make the Arab voice and Arab viewpoint heard in the French circles on all issues affecting the Arab world especially on

the Arab peace initiative on Palestine and Iraq and various other issues.

Referring to the criticisms made against the Arab League, he said that the league had a long way to go and success was a relative term.

"The Arab League is a mirror reflecting our true image as Arabs," he said.

National Democratic Institute - USA
International Republican Institute - USA
Berkeley Center - USA
Institute for International & Strategic Relations - France
Chatham House - UK
IDEA - Finland





Democratic powers need to set a good example

FORMER Lebanese premier Salim el-Hoss has said that international democracies can help the Arab countries if they prove to be a good example to follow.

Addressing a session at the Doha forum, el-Hoss said that it is "self-understood that the United States is the super democracy, but this is true in its own territory only."

"When the superpower is not satisfied with a country, it accuses that state of human rights violations or lack of freedoms. Otherwise the

Americans condone whatever the country does."

"This is the way by which the American administration ignores the weakness of democracy in some Arab states."

The former premier said that his country required some basic needs of democracy such as the correct parliamentary representation and mechanism of accountability."

"The results of the elections in Lebanon are ruled by non-democratic factors such as the political money

and the domination of the media's owner."

He asked how comes that the superpower protects its small daughter (Israel) from any criticism or condemnation despite the Israeli actions against the Palestinians.

"The irony is the Israel is called democratic state. When the results of the Palestinian elections produced Hamas to the power, the Israelis didn't hesitate to mobilise the world against the Hamas-led government and they endeavoured to starve the

Palestinians by preventing the international aids from outside.

"The superpower is committed to the democratic values inside its own territory and denying democratic experience in a smaller country. How could we take American as an example."

"The superpower occupied Iraq to save it from suppressive regime, but the country is witnessing an unprecedented sectarian violence."

The Lebanese official said that slogans of democracy and freedom

were no more than pretext for exploitation and sometimes led to catastrophic results.

"Experiences showed that only interests dominate the relation between countries. No place for idealism."

"The foreign intervention is not in the favour of Arab countries. The democratic process must stem out free local desire with taking the maximum benefits from the experience of others."

Main focus on human rights

HUMAN RIGHTS were the focus of discussion in the concluding session of the seventh Doha Forum on Democracy, Development and Free Trade held at the Ritz-Carlton Hotel in Doha yesterday.

Cyril Vichy of the US based international civil society for democracy who presided over the session said in his opening remarks that the media is a powerful tool and has a long range impact in dealing with human rights issues.

The first speaker was the former president of the Republic of South Africa, F W De Klerk. He said: Why are human rights important? And why is it in the interest of wise leaders to promote the freedom of individuals?

"Human rights are important not only because of the intrinsic contribution that they make to the quality of life of individuals. They also create a climate of freedom that is essential for the prosperity and success of countries in a fiercely competitive globalising world.

"Britain was the first country to enter the Industrial Age, not because of the size of population, the extent of its territory or the resources that it controlled. The critical success factor was that the English enjoyed far greater personal freedom and security from arbitrary state action than their counterparts anywhere else in the world - even though the country was still very far from being a constitutional democracy.

"The fact is that already by the 18th century Englishmen enjoyed the protection of a reasonably independent legal system. In a period of absolute monarchs in most of the rest of Europe, there were effective constraints on the power of British kings and governments to do as they pleased.



Some of the journalists attending the Seventh Forum for Democracy and Free Trade yesterday at the Ritz-Carlton Hotel in Doha.

National Democratic Institute - USA
International Republican Institute - USA
Berkeley Center - USA
Institute for International & Strategic Relations - France
Chatham House - UK
IDEA - Finland

"There is a close correlation between basic civil and economic rights on the one hand, and high economic growth rates, low unemployment and improving living standards on the other. Accordingly, respect for fundamental rights and for economic freedom is increasingly becoming a sine qua non for societies wish to compete successfully in our globalising world"

The next speaker, Khalid al-Atiyah, chairman of Qatar's national committee for human rights highlighted the point that human rights should be understood as the inalienable rights of every person irrespective of his nationality, religion, race or economic and social standing. These are natural rights that cannot be taken away from anybody.

He further said: Man as a social being lives in a social milieu where human rights are an integral part of his life. There is no scope for any philosophical interpretation of these rights. But these rights have to be considered within the dictates of the socio-political environment in which one lives.

"Participation in the political life of one's country is deemed as a right. But the mechanism of participation is subject to the constitutional provisions of the concerned country.

"Every country passes through certain stages of political growth. Until the 17th and 18th centuries human rights in all parts of the world were considered as a domain reserved for males only.

"Similarly economic and social rights did not emerge until a later period.

"However the revealed religions and different schools of philosophy guaranteed human rights all through history.

"It is also to be noted that human rights have been abused and transgressed across the ages.

Man by nature has a proclivity to go beyond his limit and transgress on the rights of others.

"It is in this context the Holy Qur'an says: "Nay but man doth transgress all bounds, in that he looketh upon himself as self-sufficient" (96:6-7)

"We may conclude on the note that human rights in the present age are a symbol of progress and development and have been enshrined in all the constitutions."



Delegates and participants attending the forum.



Changes in Iraq oil law criticised

EASM al-Jalabi, former minister of oil in Iraq, has blasted the recent amendments of the oil law in Iraq as a "divisive factor" of the Iraqi nation by giving expanded powers to the oil producing provinces in Iraq at the expense of the central government powers.

Esam al-Jalabi, who was the oil minister from 1987 till 1990, criticised the new law saying that the Iraqi government was under the US pressure during the drafting of the law.

"The oil law is mainly meant to ensure the return of the foreign oil companies to

work in the extraction of the oil in Iraq," he said.

He said that though the government had approved of the draft of the law on February 26, it had failed to submit it to the Iraqi parliament because of the public objections raised against it.

"Iraq was ranked the second largest in oil reserves when the whole sector was run by national experts and central governments. But now there is deterioration in the production and exports level," he noted.

Al-Jalabi also said that Iraq's oil reserves were cur-

rently being squandered and smuggled by different militia.

"While the oil prices are soaring and all the oil producing countries are getting richer, we find that this is not the case in Iraq which has the second largest oil reserves. The whole sector is being crippled and sustaining heavy losses," he said.

He pointed out that some US reports had referred to big corruption cases in the oil sector in which officials and ministers are involved.

"There is unprecedented increase in the oil products being sold in the black market," he added.

